فروع الصوائت المستحسنة في الأداء القرآني

إعداد: د. ياقوت بشير
كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة فروع الحركات في اللغة العربية، وهي أصوات عالجها العلماء القدماء ضمن الحروف الفرعية التي تشكل النظام الصوتي للغة العربية، والتي تستحسن في أداء القرآن وقراءة الشعر.

ولقد قمنا لتحديد هذه التنوعات الصوتية باستقراء نصوصهم وعرض أفكارهم، وأفردنا واحدة من الحركات الفرعية بالدرس، وهي الألف الممالة، نظرا لكونها الحركة التي حظيت أكثر من غيرها باهتمام النحاة والقرّاء. وأنهينا الموضوع بمناقشة أفكار القدماء الصوتية التي سبق عرضها في ضوء ما توصل إليه الدرس اللساني الحديث.

Résumé

Notre présente recherche a pour objet l'étude des variantes phoniques associées aux voyelles arabes: les allophones. Ces dernières ont été traité par les savants arabes parmi les phénomènes secondaires que compte le système phonique de leur langue, et qui sont utilisés au niveau de des lectures coraniques et de la poésie.

Afin d'exposer les idées des savants arabes, nous avons procédé à l'interrogation d'un échantillon de leurs textes, tout en étudiant l'allophone lié au phénomène de l'inflexion, celui-ci étant privilégié par les études linguistiques et coraniques

Notre recherche s'achève par l'analyse des idées recueillies au sein des données linguistiques modernes.

الكلمات المفتاحية: الصوائت – الحركات – الحروف – دراسة الأصوات – الأداء القرآني.

درس علماء العرب القدماء نظام لغتهم الصوتي، ووصفوا ما يتضمنه من حروف، فحددوا مخارجها وصفاتها بمعزل عن سياقات ورودها في مدرج الكلام. وتنبهوا إلى الخصائص التي تكتسبها الأصوات بتجاورها وتفاعلها داخل تلك السياقات، فوصفوا الظواهر الصوتية والأجراس التي تنتج عن ذلك التفاعل، واعتدوا بها بوصفها فروعا للحروف التي طرأ عليها التغيّر، كما استحسنوا بعضها، ومنها الأجراس الصوتية للحركات، التي حفل بها النحاة والقرّاء، وإن اختلفت أهدافهم وزوايا تناولهم ونتلمس من خلال المنهج الذي اعتمدوه للتمييز بين الحروف التي تنتمي إلى نظام اللغة وتحققاتها الصوتية في مستوى الواقع والأداء أصالة فكرهم، وإدراكهم لمبادئ تعدّ من لبنات علم اللسان الحديث.

1. أصول الأصوات وفروعها في التراث العربي

ميّز سيبويه وابن جني بعده عند وصفهما لأصوات العربية بين نوعين من الحروف، وعبّرا عنهما باستعمال مصطلحي الأصل والفرع، ووفقا لذلك قسموا الأصوات إلى قسمين:

أولا: الحروف الأصول: وهي الحروف الرئيسية[1]، ويطلق عليها القدماء «حروف المعجم». وهذه الحروف هي التي تدوّنها الكتابة، ويشكّل مجموعها النظام الألفبائي العربي.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1421 ه – 2001 م، ص 51.

ذكر سيبويه هذه الحروف في بداية باب «الإدغام»، وعدّها تسعة وعشرين حرفا. يقول سيبويه: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو»[1]. ووافق ابن جني سيبويه، ويتضح ذلك من خلال قوله: «واعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا»[2].

نكتشف من خلال قول ابن جني السابق أنّ جمهور علماء العربية انتهجوا منهج سيبويه في تصنيفهم لحروف المعجم العربي، غير أنّ ذلك لا ينفي وجود طائفة من العلماء القدماء عدّوا حروف العربية ثمانية وعشرين حرفا. فلقد عدّ المبرّد أصوات العربية أصولها وفروعها خمسا وثلاثين حرفا ثم قال: «منها ثمانية وعشرون لها صور»[3]. وورد عن الفرّاء: «تقول أ، ب، ت، ث ثمانية وعشرون حرفا، فتكتفي بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين»[4].

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1402 ه – 1982 م، ج 4.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى اليابي الحلبي، القاهرة، 1374 ه – 1954 م، ص 46.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1963 – 1968 م، ج 1، ص 192.

(4) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980، ج 1، ص 368.

فالمبرّد والفرّاء ومن حذا حذوهما من العلماء قاموا بإسقاط الهمزة من قائمة حروف المعجم لكون صورتها لا تتصف بالاستقرار والثبات[1]، فهي ترسم على الألف، وعلى الواو، كما ترسم على الياء وفقا لقواعد الإملاء العربي.

أمّا العلماء المحدثون، فعدّوا الحروف الأصول ثمانية وعشرين حرفا أيضا، غير أنّهم اختلفوا مع القدماء في إسقاطهم لحرف الألف لا الهمزة[2].

ثانيا: الحروف الفروع: وهي أصوات تفرّعت عن بعض الحروف الأصول، منها ما هو مستحسن في قراءة القرآن الكريم والشعر، ومنها ما هو مستقبح. واعتمد العلماء القدماء في تحديد أجراسها على السماع والمشافهة، فهي تنوعات صوتية للأصول لا وجود لها في النظام الألفبائي للعربية.

أ. الفروع المستحسنة

أحصى سيبويه وابن جني ستة حروف مستحسنة كثيرة الورود في كلام العرب، و «تمثّل جزءا من الاستخدام اللغوي في الفصحى، وهذا ما أكدته مصادر القراءات القرآنية»[3]. يقول سيبويه بعد أن عدّ الأصول من الحروف: «وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع، وأصلها هن التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها تستحسن في قراءة القرآن والأشعار»[4].ويقول ابن جني: «واعلم أنّ هذه الحروف التسعة والعشرون قد تلحقها ستة أخرى تتفرّع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفا، وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام»[5].

(1) ابن جني، صر صناعة الإعراب، ج 1، ص 46.

(2) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، المغرب، 1986، ص116.

(3) قاسم البريسم، علم الصوت العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، دار الكنوز الأدبية، ط 1، 2005، ص 19.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 432.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 51.

وتتمثّل الحروف الفرعية المستحسنة عند كل من سيبويه وابن جني في[1]:

- النون الخفيفة.
- الهمزة التي بين بين (الخفيفة .
- الألف التي تمال إمالة شديدة (ألف الإمالة عند ابن جني).
- الشين التي كالجيم.
- الصاد التي كالزاي.
- ألف التفخيم.

ب. الفروع غير المستحسنة

عدّ سيبويه الفروع غير المستحسنة سبعة حروف، وبذلك فأصوات العربية «تكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر»[2]. فهذه الحروف «لا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة، غير متقبلة»[3]. فهي لا تعدو أن تكون ظواهر نطقية لهجية لا ترقى إلى مستوى الفصاحة، غير أنّها تواجدت في بعض البيئات العربية جنبا إلى جنب مع الاستعمالات الفصيحة، وإن كانت أقل ورودا منها.

وأضاف ابن جني للحروف التي ذكرها سيبويه حرفا آخر، ليصبح عددها ثمانية حروف، وهي[4]:

- الكاف التي بين الجيم والكاف.
- الجيم التي كالكاف.

(1) ينظر: الكتاب، ج 4، ص 432، وسر صناعة الإعراب، ج 1، ص 51.

(2) سيبويه، نفسه، ص 432.

(3) ابن جني، نفسه، ص 51.

(4) ينظر: الكتاب، ص 432، وسر صناعة الإعراب، ص 432.

- الجيم التي كالشين.
- الضاد الضعيفة.
- الصاد التي كالسين.
- الطاء التي كالتاء.
- الظاء التي كالثاء.
- الباء التي كالميم.

من خلال العرض السابق، يتضح لنا أنّ مجموع الحروف الفروع التي عدّها كل من سيبويه وابن جني أربعة عشر حرفا، اثنا عشر منها حروف صامتة. ولم يذكرا للحروف الصوائت سوى حرفين اثنين هما : ألف الإمالة، وألف التفخيم اللذان يتفرّعان عن أصل واحد من أصول الصوائت، وهو الألف. ولقد ذكراهما ضمن الحروف المستحسنة في الأداء القرآني.

والسؤال الذي يطرح هو: هل التنوعات الصوتية للصوائت الأصول تنحصر في الفرعين المذكورين أعلاه لحرف الألف، أم أنّه توجد فروع أخرى، لم يتضمنها نصّا سيبويه وابن جني السابق تحليلهما؟

إنّ الإجابة عن السؤال الذي طرحناه، نجدها عند ابن جني في مواضع من كتابيه «سر صناعة الإعراب» و«الخصائص»، ونقوم بعرضها في العنصر التالي من البحث.

2. فروع الصوائت العربية

ورد عن ابن جني: «وقد كان يجب على أصحابها، إذ ذكروا فروع الحروف نحو ألف الإمالة وألف التفخيم وهمزة بين بين، أن يذكروا أيضا الياء في نحو قُيل، وبُيع، والواو في نحو مذعُور وابن بُور»[1].

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 56.

ففي كلام ابن جني السابق تنبيه وتأكيد على وجود فروع أخرى للصوائت، فكما أنّ للألف فرعين، فللواو والياء تنوعات صوتية كذلك، يفرضها واقع الأداء، لا يجب إغفالها، وعمد ابن جني إلى ضرب الأمثلة للاستدلال على وجودها في البيئة اللغوية العربية.

ويقول ابن جني في موضع آخر: «واعلم أنّك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجدها أيضا بين الحركات، حتى أنّك تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمة منحوا بها إليهما. وتجد الكسرة مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بطرف من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة»[1].

لقد بيّن ابن جني في قوله هذا أنواع التقارب الصوتي والتفاعل السياقي الذي يمكن أن يحدث بين الصوائت في اللغة العربية. فميل الفتحة إلى الكسرة أو الضمة، وميل الكسرة والضمة كل منهما إلى الأخرى، هي ظواهر صوتية ممكنة التواجد في واقع الاستخدام اللغوي للعربية. وكما أنّ سيبويه ذكر الصوتين الفرعيين اللذين ينتجان عن ميل الفتحة إلى الكسرة (ألف الإمالة)، وميل الفتحة إلى الضمة (ألف التفخيم)، فإنّ أخذ الأصوات التي تنتج عن ميل الكسرة والضمة إحداهما إلى الأخرى بالحسبان، وإدراجهما ضمن فروع الحروف أمر مشروع. يقول ابن جني: «ويدل على أنّ هذه الحركات معتدات، اعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف (المفتوح ما قبلها)»[2].

وأشار ابن جني إلى أنّه لا يمكن أن يحدث تقارب صوتي بين الكسرة والضمة من جهة، والفتحة من جهة ثانية، فإمالة كل من الكسرة والضمة إلى الفتحة أمر مستبعد

(1) المصدر نفسه، ص 51-52.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحق : محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1956، ج 3، ص 121.

الورود في مختلف البيئات اللغوية العربية. وقدّم تعليلا، أبرز من خلاله الجهد الذي يتكلفه الناطق إذا ما رام ذلك. يقول ابن جني: «...فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك، فلم يتكلف البتة»[1].

واستنادا إلى أقوال ابن جني السابقة، وأقوال أخرى، مبثوثة في كتابيه السابق ذكرهما[2]، نستخلص أنّ فروع الصوائت المعتدة في اللغة العربية هي:

أ. فروع الألف (الفتحة الطويلة)

- **الألف الممالة**: وهي الصائت الذي ينتج عن التقارب الصوتي بين الفتحة والكسرة الطويلتين، ومثاله ألف: عابد، وعارف. وأمّا الظاهرة الصوتية التي تنتج بموجب هذ التقارب، فهي الإمالة. وعرّفها ابن جني بقوله: «والإمالة إنّما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت»[3].

- **الألف المفخمة**: وهي الصائت الذي ينتج عن التقارب بين الفتحة والضمة الطويلتين، ومثاله ألف: الصلاة، وقام. وتنتج بموجب هذا التقارب ظاهرة التفخيم. يقول ابن جني: «وأمّا الفتحة الممالة نحو الضمة، فالتي تكون قبل ألف التفخيم... وكما أنّ الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محصنة لأنّها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها»[4].

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 54.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 52-53، الخصائص، ج 3، ص 120-121.

(3) سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 52.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 52.

ب. فروع الياء (الكسرة الطويلة)

- **الياء الممالة نحو الواو**: وهي التي أطلق عليها ابن جني الكسرة المشوبة بالضمة، ومثالها: قُِيل، وبُِيع. وتنتج عن التقارب بين الصائتين ظاهرة الإشمام (إشمام الكسرة شيئا من الضمة). يقول ابن جني: «وأمّا الكسرة المشوبة بالضمة فنحو... وكما أنّ الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو»[1].

ج. فروع الواو (الضمة الطويلة)

- **الواو الممالة نحو الياء**: ويطلق على الظاهرة الصوتية التي تنتج عن التقارب بين الصائتين مصطلح الإشمام أيضا. وعبّر ابن جني عن هذا الفرع بقوله: «وأمّا الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة، مررت بمذعُِور وهذا ابن بُِور، تنحو بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتهما شيئا من الكسرة. وكما أنّ هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضه وكسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضا بعدها مشوبة بروائح الياء»[2].

3. إمالة الألف، أسبابها وموانعها

أولا: أسباب الإمالة

لقد تحدث سيبويه عن أسباب الإمالة، غير أنه لم يذكرها مجتمعة في الكتاب، وتحت عنوان واحد، و إنما وردت فيه متفرقة، وشكلت أساسا للعلماء الذين جاؤوا بعده، حيث قاموا باستخراجها وتصنيفها ووضعوا لها عنوانا، ويمكن إرجاع أسباب إمالة الألف إلى ما يلي:

أ- أن تتقدم الكسرة على الألف، ويشترط فيه:

- أن يفصل بين الكسرة المتقدمة والألف حرف واحد، نحو: عماد.

(1) ابن جني، المصدر السابق، ج 1، ص 52-53.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 53.

– أن يفصل بين الكسرة المتقدمة والأـلف حرفان أولهما ساكن نحو: شملال، أو حرفان متحركان ثانيهما هاء نحو: يريد أن يضربها، أو يفصل الهاء بين الحرفين الواقعين بعد الكسرة، واللذين يكون أولهما ساكنا نحو: درهمان.[1]

– وأما سبب الإمالة في الحالة السابقة، فهو كون الهاء خفية مما يؤدي إلى عدم الاعتداد بها، يقول صاحب المفصل: «وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهمان فشاذ والذي سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.»[2]

ولقد قام إسماعيل عبد الفتاح شلبي باستقراء الكلمات على وزن فعال في القراءات القرآنية، وقارنها بقواعد النحاة في إمالتها، وخلص إلى ما يأتي:[3]

– لا تمال الألف في الكلمات على وزن فعال عند كل من النحاة والقراء:

– إذا ورد حرف الاستعلاء قبل الألف مباشرة، نحو لقاء.

– إذا ورد حرف الاستعلاء بعد الألف نحو نفاق.

– إذا ورد حرف الاستعلاء قبل الألف و بعدها نحو شقاق.

– يميل النحاة ما ورد على وزن فعال أو وقع فيه حرف استعلاء مكسور قبل الألف، نحو صيام، و لم يمل القراء ما ورد على وزن فعال إلا كلمة ضعاف.

– ما كان على وزن فعال، ولم يرد فيه حرف استعلاء ولا راء، نحو إناث، فهو ممال عند النحاة، و غير ممال في القران الكريم.

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1421ه،2000ه، ج 2، ص 481.

(2) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية ، ط2، بيروت، لبنان، ص 336.

(3) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ص 166 وما بعدها.

- ما كان على وزن فعال، ووردت بعد الألف فيه راء مكسورة، نحو: ديار في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[سورة النساء: الآية 66] ويميله النحاة و القراء معا.

ب-الإمالة من أجل الكسرة المقدرة

وهي الإمالة التي تكون في الأفعال التي عينها ألف مبدلة من واو مثل:

خاف، وأصله: خوف، قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو مبدلة من ياء نحو: ضاق، وأصله: ضايق، وهذه الأفعال عند إسنادها إلى التاء تحذف عينها وتكسر فاؤها، فتصبح على وزن «فلت» نحو: خفت، وضقت.

ويذكر ابن الجزري أن حمزة أمال الألف من عين الفعل الثلاثي الماضي في أفعال عشرة، وهي: (زاد، وشاء، وجاء، وخاب، وران، وخاف، وزاغ، وطاب، وضاق، وحاق)[1]. ووافقه خلف وابن ذكوان في إمالة الألف في الفعلين: جاء، وشاء، ووافقه ابن ذكوان في إمالة الألف في الفعل «زاد» في أول سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾[سورة البقرة: الآية 10].[2]

وما أماله القراء في هذا الباب، يكاد يكون مطابقا لقواعد النحاة، فيما عدا بعض الأفعال التي لم يملها القراء، كالفعل «سار» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا﴾ [سورة القصص: الآية 29]. والفعل «سال» في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [سورة الرعد: الآية 17]، وكذلك الأفعال: فاءت، وناد، وكالوهم. كما أن حمزة في إمالته للفعل زاغ، أمال «زاغ» في قوله

(1) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان،ج2، ص 59.

(2) المصدر نفسه، ص 60.

تعالى: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ ﴾ [سورة النجم: الآية 17]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ ﴾ [سورة الصف: الآية 05]، ولم يمل «زاغت» في سورة ص، في قوله تعالى: ﴿ أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [سورة ص: الآية 63].(1)

ويرى إسماعيل عبد الفتاح شلبي، أن الأفعال التي أمالها القراء، وعللوا إمالتها بكسرة مقدرة فيها، إنما في الحقيقة، يجتمع في إمالتها أكثر من سبب، ويمكن تلخيص الأسباب التي ذكرها في الجدول التالي:

الفعل	علة الإمالة
خاف، طاب، ضاق، زاغ، زاد، خاب، شاء، جاء.	كسر فاء الفعل عند الإسناد إلى تاء الفاعل.
جاء، شاء، طاب، خاب، ضاق، زاغ، زاد.	كون الألف الممالة أي عين الفعل منقلبة عن الياء.
جاء، شاء، طاب، خاب، ضاق، زاغ، زاد.	كسر عين الفعل في المضارع وتمال الألف في الماضي لتدل على ذلك.
جاء، شاء.	شبه الهمزة في آخر الفعل بالألف، لقربها منها في المخرج، و لإبدالها منها كثيرا.
خاف.	أصل عين الفعل الكسر.

(1) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات اللغوية و القرآنية، ص 173-174.

ج. الكسرة بعد الألف

تعد الكسرة التي تلي الألف سببا من أسباب الإمالة عند النحاة والقراء. ومثاله إمالة ألف (عابد)، وقد تأتي الكسرة عارضة، وذلك في آخر الاسم المجرور، نحو (من الناس) و(في النار).

ومما أماله القراء في هذا الباب كلمة (الكافرين)، و(الناس) حين وقوعهما اسما مجرورا، و(آتيك)، و(المحراب) في سورة آل عمران: «يصلي في المحراب»، وفي سورة مريم: «فخرج على قومه من المحراب»، (الإكرام) في موضعي سورة الرحمان، و(إكراههن)، و(الحواريين)، و(للشاربين)، و(مشارب)، و(آنية) في سورة الغاشية، و(عابد وعابدون) في سورة «الكافرون»، و(طغيانهم)، و(آذاننا و آذانهم).[1]

ولقد ذكر إسماعيل عبد الفتاح شلبي أكثر من سبب لإمالة الكلمات السابقة، وعلى سبيل التمثيل، الكلمات (الحواريين، للشاربين، مشارب)، فضلا عن وقوع الكسرة بعد الألف فيها، تشترك كلها في وقوع راء مكسورة بعد الألف، كما أن كلمة (الإكرام)، اجتمع فيها كسر حرفها الأول، وكسر ما بعد الألف.[2]

د.الإمالة من أجل الياء

- الياء المتقدمة على الألف

تمال الألف إذا وقعت بعد الياء، سواء كانت متصلة بالألف، ملاصقة لها، نحو: كيال، بياع، أم منفصلة عنها بحرف نحو: يسار، أو بحرفين، يكون أحدها هاء، نحو: يدها، أو بحرفين، ليس أحدهما هاء، نحو: يدنا.[1]

(1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 60 و ما بعدها، إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، ص 177.

(2) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، المصدر نفسه، ص 177 و ما بعدها.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 33.

وورد في شرح الألفية أن أحد الحرفين إن لم يكن هاء امتنعت الإمالة بسبب بعد الألف عن الياء.[1]

- الياء المتأخرة عن الألف

إذا وقعت الياء بعد الألف، «فإن كانت مكسورة كمبايع فالمقتضى للإمالة أقوى من المقتضى في نحو عابد، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالمبايع والتبايع فلا تؤثر».[2]

وأما الكلمات التي أمالها القراء، مما تقدمت فيه الياء على الألف، فلقد أمالوا ألف كلمة (ديار) حيث وقعت مجرورة في نحو: (خلال الديار)، (من دياركم)، (في ديارهم).«ولم يمل القراء مثلا أيام، وبيانا، وبيات، وثياب، وحياة، والسيارة، وشياطين مما كان فيه الياء قبل الألف»[3]. وهذا يقود إلى التفكير بأن سبب إمالة كلمة (ديار) ليس الياء المتقدمة، و إنما الراء المكسورة.

ومما وردت فيه الياء بعد الألف، كلمة (معايش)، قال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ**﴾ [سورة الأعراف: الآية 10]، [سورة الحجر: الآية 20]، وكلمة (بايعهن)، في قوله تعالى: ﴿**فَبَايِعْهُنَّ**﴾ [سورة الممتحنة: الآية 20].

هـ-الإمالة من أجل الراء

تعتبر الراء المكسورة من أقوى أسباب الإمالة عند النحاة و القراء، ذلك أن الراء حرف مكرر، وعند النطق به، يخرج كأنه حرف مضاعف، مما يعني أن الكسرة في الراء

(1) ابن عقيل، شرح الألفية، ج 2، ص 480.

(2)الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1702 هـ - 1982م ، ج 3، ص 10.

(3) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات اللغوية و القرآنية، ص 181.

بقوة كسرتين في غيره من الحروف.[1] يقول سيبويه: «والراء إذا تكلمت بتا خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحا، فلما كانت الراء كذلك قالوا (هذا راشد) و(هذا فراش)، فلم يميلوا به لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين، فلما كانت كذلك قويت في نصب الألفاظ، وصارت بمنزلة القاف حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين.

وأما في الجر فتميل الألف كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما، لأنها حرفان مكسوران فتميل ههنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة فنصبت الألف، وذلك من قولك من حمارك ومن عواره، ومن المعار، ومن الدوار، كأنك قلت فعالل وفعايل».[(2)]

ولقد أمال القراء في هذا الباب، ما كان مكسور الراء، مثل :حمار، وكفار، ونهار، ومقدار، وأبكار.[(3)]

و-الإمالة من أجل الياء المقدرة في المحل

تمال الألف إذا كانت مبدلة من ياء متطرفة نحو: الفتى، واشترى، ورمى، ومرمى، حتى فيما لحقت به هاء التأنيث نحو: الفتاة. كما تمال الألف إذا كانت تصير إلى الياء في بعض التصاريف نحو: ملهى، وحبلى، حيث يقال في تثنيتهما: ملهيان، وحبليان. ونحو: غزا، وتلا حيث يقال في بنائها لما لم يسمى فاعله: غُزِيَ، وتُلِيَ. يقول سيبويه: «والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت (غزا، وصفا، ودعا) وإنما كان في الفعل متلئبا لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى ألا ترى أنك تقول (غزا)، ثم تقول (غُزِيَ)

(1) المرجع نفسه، ص 182.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 127.

(3) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، المصدر السابق، ص 182.

فتدخله الياء، وتغلب عليه وعُدت الحروف على حالها. وتقول (أُغزوا) فإذا قلت (اغزي) قلبت وعدت الحروف على حالها، وتخرج إلى الياء تقول (لأغزين)».[1]

وإذا نظرنا في الكلمات التي يميلها القراء، مما تنطبق عليه قواعد النحاة، فإننا نجدهم يميلون كلمات دون أخرى. ولقد جمع الشاطبي أبو محمد قاسم بن فيرة الكلمات التي أمالوها في بيت شعري، يقول فيه:

كيف الضحى، والقوى، ودحى، تلى، طحيسجى، زكى، واوها بالياء قد سطرا.

ولم يمل القراء كلمات أخرى، جاءت موافقة لقواعد النحاة مثل: بدا، وخلا، ودعا، ودنا، وزكى، وعفا وعلا، ونجا في مواضع من القرآن.[2]

ز- الإمالة لأجل الإمالة

وتتمثل في إمالة الكلمة لا لسبب يقتضي إمالتها، وإنما بغية تحقيق التناسب والانسجام الصوتي بينها وبين كلمة أخرى قد أميلت. يقول ابن عقيل: «قد تمال الألف الخالية من سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: (عمادا) لمناسبة الألف الممالة قبلها، وكإمالة ألف (تلا) كذلك».[3]

وقد يرجع سبب إمالة الكلمات الممالة عند القراء في باب الألف الصائرة إلى الياء إلى إرادة التناسب الصوتي بين ما سبقها وما لحقها، يقول ابن الجزري: «وقيل في إمالة (الضحى والقوى وضحاها وتلاها) إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد فكانت من الإمالة للإمالة».[4]

(1) سيبويه، الكتاب، ج4 ، ص 127.

(2) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، ص 190 وما بعدها.

(3) ابن عقيل، شرح الألفية،ج2، ص 483.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 34.

ثانيا: موانع الإمالة

تمتنع إمالة الألف عند النحاة في الحالات التالية:[1]

- إذا وقع قبل الألف مباشرة حرف من حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والقاف، والطاء، والظاء، والصاد، والضاد، نحو: صالح، وقاتل.

- إذا وقع بعد الألف مباشرة حرف من حروف الاستعلاء، نحو ساخط، وحاصل، وكذلك إذا ورد الحرف بعد الألف مفصولا عنه بحرف، نحو: نافع، وناعق، أو بحرفين، نحو: مناشيط، ومواثيق.

- إذا اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة، نحو : راشد، وعذار، في حال وقع آخر الكلمة، نحو: «هذا عذَارٌ».

ولا تمتنع إمالة الألف مع وجود حرف من حروف الاستعلاء، في الحالات التالية:

- إذا وقع حرف الاستعلاء مكسورا، نحو: طلاب، وغلاب.
- إذا وقع حرف الاستعلاء ساكنا بعد كسرة، نحو: إصلاح.
- إذا اتصلت بالألف راء مكسورة، نحو: قارب، وغارم.

وبالرجوع إلى القراءات القرآنية، واستقصاء مدى تحقق قواعد النحاة فيها، فانه يمكن ملاحظة ما يلي:

- ورود كلمات تشتمل كل منها على حرف من حروف الاستعلاء في القران الكريم، نحو: طلاق، خيام، وضعاف، وقيام... ولم يمل القراء إلا كلمة «ضعاف»[2]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة النساء: الآية 09]. وورد في النشر، أن كلمة «ضعاف» أمالها حمزة حسب رواية

(1) ابن عقيل، شرح الألفية، ج 2، ص 482 .

(2) إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرانية واللغوية، ص 252.

خلف، واختلف قراء آخرون في إمالتها، كما قرأها البعض بالفتح والإمالة معا. «وبالفتح قطع العراقيون قاطبة وجمهور أهل الأداء وهو المشهور عنه والله أعلم».[1]

– في حال وقوع حرف الاستعلاء ساكنا بعد كسرة، نحو: مصباح، ومقدار، وإطعام... فإن القراء لا يميلون الألف.[2]

– عند اتصال الراء المكسورة بالألف، نحو: الطارق، والقارعة فإن «القراء لا يميلون ما جاء على هذا الوزن مما كانت الراء فيه عينا لاسم فاعل فاؤه حرف استعلاء».[3]

4. موقع النظرية الصوتية العربية من النظرية اللسانية الحديثة

يميّز علماء الأصوات المحدثون بين نوعين من الدراسة، نوع يهتم بدراسة الأصوات بمعزل عن وظائفها اللغوية، وهو الصوتيات (Phonétique)، وآخر يعنى بها مقترنة بالوظائف ذاتها، ويطلق عليه علم التشكيل الصوتي[4] أو الفونولوجيا (Phonologie)[5]. أمّا الوحدات الأساسية التي يدرسها هذا العلم، فهي تشكّل ما يسمى بالأنظمة الفونولوجية للغات، وتدوّن بوساطة أنظمة رمزية وضعية، هي أنظمة الكتابة. ويطلق علماء اللسان على كل وحدة منها مصطلح «فونيم» (Phonème).

(1)ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 63.

(2)إسماعيل عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرانية واللغوية، ص 252.

(3)المصدر نفسه، ص 253.

(4) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 111.

(5) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، (د.ت)، ص 194.

واختلف العلماء في تعريفهم للفونيم، وتشعبت نظرياتهم تشعبا يعكس اتجاهات فكرية متنوّعة[1]، إلا أنّها «تتفق في جوهرها على أنّ الفونيم صورة مجرّدة يتحقق من خلال النطق»[2]. ومن أشهر التعريفات وأكثرها انتشارا في الأوساط العلمية، تعريف دانيال جونز (D.Jones) الذي يرى أنّ الفونيم «عائلة من الأصوات في لغة معيّنة متشابهة الخصائص، مستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه الآخر»[3].

ونستنتج من التعريف السابق أنّ الفونيم الذي يشكّل الوحدة الأساس في الدراسة الفونولوجية، تندرج تحته مجموعة من الأصوات التي تتصف بالتشابه فيما بينها من الناحية الصوتية تشابها عضويا أو فيزيائيا[4]. ويطلق على كل صوت من الأصوات التي تشكّل الفونيمفي التقليد اللساني الحديث مصطلح الألفون (Allophone).

وفي حين يستعمل بعض الدارسين العرب مصطلحي «الفونيم»، و«الألفون»، يقترح بعضهم أن يطلق عليهما مصطلحا «الحرف»، و«الصوت» على الترتيب. وميّز تمام حسان بين الصوت والحرف بقوله :«فالصوت عملية نطقية تدخل في تجارب الحواس، وتسمع الأذن وترى العين بعض حركات الجهاز النطقي حين أدائه. أمّا الحرف فهو عنوان مجموعة من الأصوات، يجمعها نسب معيّن، فهو فكرة عقلية لا

(1) ينظر قصد الاطلاع على هذه التعاريف: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، ط 1، 2005، ص 157-163.

(2) قاسم البريسم، علم الصوت العربي، في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ص 11.

(3) حسام البهنساوى، المرجع السابق، ص 125-126، و

D.Jones, The phonème, it's nature and use, 1962, p 10

(4) قاسم البريسم، المرجع السابق، ص 12.

عضلية»[1]. ويقترح آخرون ربط الحرف بالجانب الخطي للتفريق بينه وبين الصوت. فالصوت ذو طابع فيزيولوجي وفيزيائي، يعوّل فيه على النطق والسماع، و«أمّا الحرف، فهو ذلك الرمز الكتابي الذي يتخذ وسيلة منظورة للتعبير عن صوت معيّن، أو مجموعة من الأصوات لا يؤدي تبادلها في الكلمة إلى اختلاف في المعنى»[2].

وفي ضوء ما سبق، تجدر الإشارة إلى أنّ تقسيم القدماء لحروف العربية إلى أصول وفروع ينم عن وعيهم وإدراكهم للفرق الكائن بين الحروف في المستوى الفونولوجي (الفونيمات)، والتحققات الصوتية لتلك الحروف في مستوى الأداء (الألفونات). يقول ابن جني في حديثه عن صوائت العربية: «أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست. بين كل حركتين حركة...»[3]. فهذا القول يعكس مدى قدرة القدماء على التمييز بين ما هو مجرّد، وما هو كائن بالفعل في مستوى التحقيق. فقوله (ظاهر الأمر) يحيل إلى الحركات في المستوى الفونولوجي، وقوله (على الحقيقة) يحيل إلى الحركات في المستوى الصوتي[4].

إنّ الحروف الأصول (الفونيمات) هي التي تميّز الأنظمة الفونولوجية للغات، ويفرد لكل منها رمز من رموز الكتابة. أمّا الفروع (الألفونات)، فهي تنوّعات صوتية تتفرّع عن الأصول، تستمد مشروعيتها من تداولها في البيئات اللغوية العربية نطقا وسماعا، ولكن لا تفرد لها رموز في المستوى الخطي. يقول ابن جني في حديثه عن الحروف الفروع: «ولا يصح أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتسعة

(1) تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص 130.

(2) حسام البهنساوى، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص 127.

(3) ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 120.

(4) عبد الحميد زاهيد، حركات العربية، دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي، المطبعة والوراقة الصوتية، مراكش، ط 1، 2005، ص 94.

والعشرين حتى كملتها ثلاثة وأربعين إلا بالسمع والمشاقة»[1]. فالأصول هي التي تمثّل مجمل التنوعات الصوتية التي تندرج تحتها في مستوى الكتابة.

وأدرك العلماء التشابه الكائن بين أصول الصوائت وفروعها من حيث الخصائص الفيزيولوجية والفيزيائية. فبالرغم من أنّ الفروع تشوبها صفات الحركات التي تميل إليها ممّا يؤدي إلى تغيير جزئي في أجراسها، إلا أنّها لا تبتعد كثيرا عن خصائص الأصول التي تفرّعت عنها، لذلك فهي تابعة لها. ويذكر ابن يعيش أوجه التشابه بين الأصول والفروع فيقول: «وإنّما كانت هذه الحروف فروعا لأنّهن الحروف التي ذكرناها لا غيرهن، ولكن أزلن عن معتمدهن فتغيّرت جروسهن»[2]. إنّ كلام ابن يعيش يدل بوضوح على إدراك القدماء للعلاقة القائمة بين الأصول والفروع (الفونيمات، والألفونات).

ويرى دانيال جونز (D.Jones) أنّ الأصوات (الألفونات) تتوزع توزعا تكامليا[3]، فلا يمكن أن تظهر في كل سياقات الكلمات التي يتواجد فيها الحرف (الفونيم) الذي تندرج تحته. فاحتمال ظهور أحدها في سياق ما يخضع لطبيعة الأصوات التي تجاوره فيه، وتحكمه قواعد صوتية سياقية تتحدد بموجبها المواضع النبي يمكن أن يظهر فيها كل صوت من الأصوات المشكّلة للحرف، أو كل عضو من أعضائه – حسب تعبير دانيال جونز (D.Jones) – وعندما تسمح قاعدة من هذه القواعد بظهور عضو في موقع ما، فهي تمنع ظهور الأعضاء الأخرى في الموقع نفسه. فكل صوت من الأصوات الأعضاء يتواجد في مواضع محددة، ليست هي كل المواضع التي يظهر فيها الحرف، ولا يمكن استبدال عنصر منها بآخر في الموقع نفسه.

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 51.

(2) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ج 10، ص 126.

(3) قاسم البريسم، علم الصوت العربي، ص 13.

ففي اللغة العربية، يمثّل الصائت الطويل «الألف» حرفا واحدا في المستوى الفونولوجي، غير أنّه في المستوى الصوتي يتأثّر نطقه بالحروف التي ترد قبله في سياق الكلمة، فيتفرّع إلى صوتين يعبران عن الحرف نفسه، وهما : الألف الممالة في مثل «مال» والألف المفخمة في مثل «طال». ويتوزع الصوتان على المواقع التي يرد فيها حرف الألف توزعا تكامليا، بحيث يرد الأول قبل حروف الاستفال، والثاني قبل حروف الاستعلاء، ولا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر. ولقد أدرك ذلك علماء العربية والقرّاء، فقاموا بتحديد قواعد الإمالة والتفخيم، وبسطوا أحكامهما.

وتؤدي الحروف وظيفة لغوية دون الأصوات، ذلك أنّ استبدال حرف منها بآخر في موقع من مواقع الكلمة يؤدي إلى تغيير دلالتها، وتمييزها عن غيرها من الكلمات. ففي الكلمتين «تاب» و«طاب»، أدّى استبدال الطاء بالتاء إلى تغيير المعنى. ولقد أدرك القدماء الوظيفة الدلالية للحروف، ويتضح ذلك من خلال قول سيبويه: «ولو لا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنّه ليس شيء من موضعها غيرها»[1].

أمّا الأصوات، فيمكن التمييز بينها في النطق والسمع، ولكنّها لا تؤدي وظيفة لغوية. فالتنوّعات الصوتية لحرف النون وكيفيات نطقه، تدل على أنّ المنطوق به هو حرف النون، وليس غيره من الحروف، ولكنّها لا تحدث تغييرا في الدلالة، فهي تابعة للحرف الذي تمثّله، ولذلك أطلق عليها القدماء مصطلح «الفروع».

لقد صنّف دانيال جونز (D.Jones) الأصوات التي تندرج تحت الحروف (أعضاء الفونيم) إلى أعضاء أساسية وأعضاء مساعدة. يمثّل العضو الأساس الصوت الأكثر أهمية من باقي الأصوات الممثلة للحرف، ومن بين المعايير التي تكسبه هذه الأهمية كونه العضو الأكثر شيوعا في الاستخدام اللغوي. ويتبيّن لنا ممّا تقدم من عرض لمنهج القدماء في تصنيفهم للحروف الفروع، أنّهم اعتمدوا المعيار نفسه الذي تبنّاه دانيال

(1) سيبويه، الكتاب، ص 436.

جونز (D.Jones)، فلقد صنفوا الفروع إلى فروع مستحسنة، وأخرى غير مستحسنة. فالمستحسنة هي الفروع الأكثر شيوعا واستخداما في البيئات اللغوية العربية، تتواجد في فصيح الكلام، ويحسن أداء القرآن بها، أمّا غير المستحسنة، فهي فروع أقل استعمالا، تتواجد في لغات غير فصيحة، ولا يستحسن قراءة القرآن بها. وحظيت الصوائت المستحسنة بدراسة كل من علماء العربية والقرّاء، وأولوا الألف الممالة اهتماما خاصا، ويتضح ذلك من خلال تأليفهم في الإمالة وتناولها بالدرس والتقعيد.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
2. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
3. ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، مطبعة مصطفى اليابي الحلبي ، القاهرة، ط 2، 1413ه ،1993 م.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحق: محمد علي النجار دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
5. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، إدارة الطباعة المنيرية.
6. أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، كتاب التذكرة في القراءات ،دار الهدى ،عين مليلة ، الجزائر،2008.
7. أبو السعود أحمد الفخراني، دراسات في علم الصوتيات ط1426،1ه، 2005 م.
8. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط2، بيروت، لبنان.
9. بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1421ه،2000ه.
10. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1421 ه – 2001 م.

11. تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958.

12. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، المغرب، 1986.

13. حسام البهنساوى، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب و الدرس الصوتي الحديث، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2005.

14. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1702 هـ - 1982 م.

15. سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحق: عبد السلام محمد هارون، طبعة 2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1402 ه - 1902 م.

16. عبد الحميد زاهيد، حركات العربية، دراسة صوتية في التراث الصوتي العربي، المطبعة والوراقة الصوتية، مراكش، ط 1، 2005.

17. عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، ابراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة 1982.

18. عبد الفتاح إبراهيم، التنظيم الزمني في العربية سماعيا، دراسة في البنية الكمية للأصوات العربية (عند رواة تونسيين)، جامعة منوبة، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات منوبة ، قسم اللغة العربية.

19. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة.

20. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980.

21. قاسم البريسم، علم الصوت العربي، في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ط1، دار الكنوز الادبية.

22. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

23. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1963-1968 م.

24. محمد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القران، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420ه ،2000م.

25. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (د.ت).